

قراءة جديدة في وثيقة أم قيس ٢ أيلول ١٩٢٠م

الأستاذ المساعد الدكتور

عبد الحميد محمد أبو صيني

رئيس قسم العلوم الإنسانية المساندة - كلية الآداب - الجامعة الهاشمية - الأردن

hmmam_seeni@yahoo.com

الأستاذ المشارك الدكتور

أمجد أحمد الزعبي

رئيس قسم العلوم الإنسانية - كلية الآداب والفنون - جامعة فيلادلفيا - الأردن

dr.amjadzoubi@gmail.com

A reading in the Treaty of Um Qais dated in 2 September , 1920

Dr. Abdalhameed Mohammad AbuSeeni

Department of Allied Humanities , Faculty of Arts , Hashemite University ,
Jordan , Zarqa

Dr. Amjad Ahmad Alzoubi

Department of Humanities , Faculty of Arts , Philadelphia University , Jordan ,
Amman

Abstract:

This study aims investigating the documented Treaty of Um Qais dated back in September 2, 1920 archived in the National Library, Amman. This treaty document is considered to be one of the most prominent elements available in Transjordan in the end of the First World War in 1918 as it contributes in the documentation of the main events reflecting the peoples' endeavors to have sovereign governments. It also reflects the degree of response that the British government showed towards these peoples' actions. The current paper attempts to discuss this via three main themes depending on the historical approach of investigating these documents. The results of this study showed that the social elites in the northern parts of Transjordan showed a noticeable awareness that was necessary but not sufficient to establish the whole national goals including resisting the imperial plans by the victorious countries -Britain and France- which worked hard to have authority territories in this area. This study recommends that more research be conducted on the history of this area as well as the role played by the residents of the Transjordan in resisting the occupation projects made by the British and French in the area.

Key Words : history of Transjordan , Britain , Treaty of Um Qais , Jordanian Social elites .

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على وثيقة أم قيس في ٢ أيلول ١٩٢٠م، المحفوظة في أرشيف دائرة المكتبة الوطنية في العاصمة عمان، التي تعتبر من أهم وثائق التاريخ لمنطقة شرقي الأردن، في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨م، والتي تشكل في سياقها التاريخي عملية توثيق وتأريخ للأحداث، التي عبر فيها السكان عن مطالبهم ورغباتهم وطموحاتهم في إدارة شؤون مناطقهم، ومدى استجابة الحكومة البريطانية للتعاطي مع هذه المطالب، والتي تمكنت الدراسة من رصدها ضمن ثلاثة محاور رئيسية، بالاعتماد على الوثائق المتاحة، من خلال استخدام المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لإنجازها. وتوصلت الدراسة إلى أن النخب الاجتماعية في المناطق الشمالية في شرق الأردن كانت تمتلك حالة من بدايات تشكل الوعي، والتي لم تصل إلى مرحلة النضج الكامل لبناء مشروعها، ومقاومة مخططات الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، بخاصة بريطانيا وفرنسا في تقسيم بلاد الشام كمناطق نفوذ فيما بينهما. وأوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتسلط الضوء على تاريخ المنطقة، وسبر أعماقه ومعرفة الدور الذي اضطلع به أبناء شرق الأردن ونخبهم الاجتماعية، كجزء من نضال سكان بلاد الشام في مقاومة المشروع الإنجليزي الفرنسي الاستعماري في المنطقة.

الكلمات المفتاحية : تاريخ شرق الأردن - بريطانيا - إتفاقية أم قيس ، النخب الاجتماعية الأردنية .

مقدمة:

تركت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م آثارها السلبية على البلاد العربية عامة وعلى بلاد الشام خاصة، والتي لا تزال تعاني نتائج تلك الحرب حتى يومنا هذا. وكجزء من العمليات العسكرية للثورة العربية الكبرى ١٠ حزيران ١٩١٦م بقيادة الشريف الحسين بن علي، فقد تمكن ابنه الأمير فيصل من اعلان قيام الحكومة العربية في سوريا. كانت الأحداث قبل وخلال السنوات الثلاث متسارعة: اتفاقية سايكس بيكو السرية ١٩١٦م وانكشاف أمرها للعالم على إثر الثورة البلشفية في روسيا ١٩١٧م، ثم وعد بلفور ١٩١٧م، ثم نهاية الحرب العالمية ١٩١٨م، ثم مؤتمر الصلح ١٩١٩، ثم المؤتمر السوري الأول حزيران ١٩١٩م والثاني آذار ١٩٢٠م ثم مؤتمر سان ريمو نيسان ١٩٢٠م حتى سقوط دمشق تحت الاحتلال الفرنسي عقب معركة ميسلون ٢٤ تموز ١٩٢٠م^(١).

يقول جورج أنطونيوس: "عام ١٩٢٠م هو عام منحوس حتى ليسمونه عام النكبة... وأتى على المستطيل العربي زمان كان يغلي باستياء"^(٢)، والدلائل على هذا القول كثيرة، فقد اجتاحت المنطقة سلسلة من الثورات في فلسطين والعراق وسوريا وشرق الأردن. إلا أن هذه الثورات كان مصيرها الفشل في تحقيق أهدافها لعدم وجود قيادة قادرة على توحيدها.

كانت هذه المرحلة الزمنية حاسمة ومصيرية فقد كان أبناء قضاء عجلون حاضرين بقوة بكل أحداث المنطقة من المشاركة في قوات الثورة العربية الكبرى أو المؤتمر السوري الأول والثاني. وتشكل لدى نخبة منهم خبرة كافية بالشؤون السياسية والإدارية واستشعار كبير للخطر الاستعماري والمشروع الصهيوني، ويمكن تلمس ذلك من خلال مواقف الأهالي ممثلة بنخبهم الاجتماعية والعشائرية في تلك الفترة وآليات تعاملهم مع الأوضاع الجديدة التي ظهرت في أعقاب سقوط دمشق بيد القوات الفرنسية وحالة الفراغ السياسي الناتجة عنها، ومحاولات بريطانيا إعادة ترتيب أوضاع المنطقة من خلال اجتماع السلط ٢١ آب وأم قيس ٢ أيلول ١٩٢٠. شكلت مجريات الأحداث وما ترتب عليها من نتائج، أسبابا جوهرية دفعت بريطانيا لمعالجة الأمر بهدوء لفرض سيادتها على المنطقة من خلال الاستجابة لمطالب السكان والذهاب للقائهم في قرية أم قيس وعقد اتفاق معهم عرف تاريخيا باسم اتفاقية (مؤتمر) أم قيس في ٢ أيلول ١٩٢٠م.

المحاور الرئيسية التي ناقشتها الدراسة والتي تمكنت من رصدتها ضمن ثلاثة عناوين رئيسية شكلت مجموعها الهيكل العام لهذه الدراسة، على النحو التالي:

- المحور الأول: الوصف المادي لوثيقة أم قيس.
- المحور الثاني: المطلب الرئيسي واشتراطات الأهالي في وثيقة أم قيس.
- المحور الثالث: تحليل: السياق التاريخي للوثيقة ومضمونها والموقف البريطاني منها.
- الخاتمة: تضمنت أهم النتائج والتوصيات.
- ملحق: صورة معاهدة أم قيس ٢ أيلول ١٩٢٠م.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بالاعتماد على وثيقة أم قيس، في أنها تحاول اثبات حالة الوعي الذي أظهره أبناء شرق الأردن ونخبهم الاجتماعية الاردنية، في التعاطي مع الشأن السياسي الجديد والذي فرضته نتائج الحرب العالمية الأولى والدول المنتصرة عامة وبريطانيا بشكل خاص ومخططاتها الاستعمارية التي استهدفت جنوب سوريا (شرق الاردن وفلسطين) خاصة وبلاد الشام بشكل عام والتي يمكن صياغتها بالسؤال البحثي الآتي: هل تعبر وثيقة أم قيس ومطالبها واشتراطاتها المرتبة عن بدايات تشكل حالة الوعي عند سكان شرق الأردن وما يحفظ حقوقهم الامنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟

تساؤلات الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي أعلاه من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما حقيقة وجود معاهدة أم قيس أو اتفاقية أم قيس؟
٢. لماذا اعتبر اجتماع أم قيس مؤتمرا وطنيا؟
٣. ما القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر؟
٤. ما النتائج التي تمخضت عنه؟
٥. ما موقف الحكومة البريطانية من هذه القرارات والتوصيات؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة، في أنها ربما تكون من أوائل الدراسات العلمية، بل في طليعة الدراسات الأكاديمية، التي تلقي الضوء على التفاعلات السياسية التي أظهرها سكان شرق الأردن ونخبهم الاجتماعية، مع قضاياهم المحلية والشأن الوطني العام والقضايا الإقليمية والقومية بالاعتماد على وثائق أصيلة. كما أنها تميّط اللثام عن صحة الوثيقة وتحلل محتواها ومضامينها وأبعادها في إطارها التاريخي.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في رصد الآتي:

١. التعرف على جانب مهم من تاريخ جنوب سوريا قبل نشأة الدول القطرية في بلاد الشام عقب الحرب العالمية الأولى.
٢. ظروف عقد واهداف وثيقة أم قيس التي كانت نتاج مؤتمر وطني ان جاز لنا القول بذلك، فالجتمعون في أم قيس مسكنون بعروبتهم يسعون لبناء دولة تضم صور جنوب لبنان، شمال فلسطين بالكامل، سواد الأردن، الجولان، ومعظم حوران.
٣. اظهار دور النخبة من أبناء شرق الأردن أمثال علي خلقي الشرايري، أحمد التل، سودي الروسان وناجي العزام، الشيخ كايد مفلح العبيدات وغيرهم إلى جانب أبناء سوريا في مشروع النهضة العربية.
٤. مخاوف النخبة الاجتماعية والوجهاء ومدى استشعارهم بالخطر الصهيوني والذي تمثل بعقد مؤتمر في قرية قم -شمال الأردن حاليا - تحضيراً لمعركة سمخ جنوب بحيرة طبريا.

مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مصادر أصيلة كان منها:

- الوثيقة الأصلية لاتفاقية اجتماع أم قيس ٢ أيلول ١٩٢٠م والمحفظة في دائرة المكتبة الوطنية الأردنية في العاصمة عمان.
- مجموعة من الوثائق البريطانية وأوراق خاصة لعلّي خلقي (مذكرات بخط اليد غير منشورة) ، وثائق ووقائع تاريخ الأردن خلال سبعين عاما لعودة القسوس ، مركز

المخطوطات والوثائق .

- الجامعة الأردنية، وسلسلة حلقات سعيد المفتي يتذكر بدأت بـ ٢١ شباط-، الدستور، عمان، ٣ آذار ١٩٧٦م، إضافة إلى اعتمادها على بعض اعداد الصحف الأردنية والعربية، كصحيفة: الدستور، والرأي وجريدة الكرمل ١٩٢٠م، وجريدة اللواء، إضافة عدد من المراجع العربية والاجنبية والمواقع الالكترونية التي وثقت هذه الأحداث.

منهجية الدراسة:

تقوم منهجية البحث استخدام المنهج التاريخي التحليلي بالاعتماد على المصادر الأولية للدراسة وما توفر بين أيدينا من وثائق تتعلق بأحداث المرحلة التي نعرض لها، وكذلك المراجع الثانوية وتحليلها بكل موضوعية، بهدف تحديدها والاستفادة منها في التأريخ أولاً، ومن ثم في وضعها بين يدي الباحثين، كدراسة أكاديمية والاستفادة منها في إبراز الصورة الحضارية والتاريخية لأبناء شرق الأردن ونخبهم الاجتماعية في فترة حرجية من تاريخ المنطقة في الربع الأول من القرن الماضي.

الدراسات السابقة:

لم تقع أيدي الباحثين على دراسات متخصصة بشكل علمي أكاديمي في هذا الموضوع، وبحدود علم الباحثان لا يوجد دراسة تحت نفس العنوان أو قرية منه. إلا أن هناك دراسات قام بها الباحث محمود عبيدات تناولت الدور الأردني في النضال السوري، حيث تعد دراسته نوعية وتطرق لشخصيات أردنية فاعلة، لذا عدّ من المصادر الهامة التي تم الاعتماد عليها. إلا أن الدراسة استفادت من وثائق أصيلة أردنية وبريطانية. ولعل هذا باعتقادنا ما يميزها بأنها ربما تكون في طليعة الدراسات التي تعالج هذا الموضوع، بالإضافة إلى أنها ذكرت الأحداث كما هي دون تحيز أو تمييز توخيا للدقة، بمزيد من التحليل سعياً منها لتمهيد الطريق لمزيد من الدراسات حول تاريخ منطقة شرق الأردن.

المحور الأول

الوصف المادي لوثيقة أم قيس^(٣)

- الوثيقة ورقة واحدة مسطرة تسطيراً أفقياً متساوي المسافات، يفصل كل سطر مسافة

متساوية مقدارها ١٠ ملم، وعدد الخطوط فيها ٣٢ خطأ أفقياً، ومكتوبة بخط اليد، واضحة الكتابة ومقروءة إلى حد كبير، كتبت التاء المربوطة في معظم الأحيان بدون نقاط، ومدّ حرف الألف في لفظة قضاء(قضاء). حالة الوثيقة جيدة وان طال أطرافها نوع من التآكل، لكن ذلك لم يؤثر على محتواها وإنما أثر على بعض الأسماء في الطرف السفلي الأيسر منها^(٤).

- تألفت الوثيقة من ثمانية عشر سطرا مكتوبا كانت على النحو التالي:
- ترويسة تألفت من ثلاثة أسطر.
- مقدمة مؤلفة من ثلاثة أسطر.
- مطالب السكان مؤلفة اثني عشر سطرا.
- بالإضافة إلى أسماء الشيوخ والممثلين الموقعين على الوثيقة بعدد اثنان وعشرين شخصا.

١ - مكانها وزمانها والمدعون:

المكان: ديوان الشيخ محمد سليمان الملكاوي-قرية أم قيس. وهو الآن متحف أم قيس الأثري^(٥).

الزمان: الخميس ٢ أيلول ١٩٢٠م^(٦).

الدعوة: الهيئة الاستشارية العليا: فقد ذكر علي خلقي في أوراقه أنه عند عودته إلى إربد في شهر آب وعلى الأغلب أنها يوم ١٣ أو ١٤ آب لأنها تتعلق بالرد على الدعوة لاجتماع السلط الذي رفضوا حضوره. حيث قال: "قمت بجمع وجهاء أهالي اللواء الشمالي... " وقرأ عليهم رسالة المندوب السامي. وفي ختام الاجتماع تقرر انتخاب هيئة عليا تمثل اللواء الشمالي والمتكونة من الزعماء والمشايخ: علي خلقي، محمد الحمود، سالم الهندواي، تركي كايد عبيدات، عبد الرحمن الرشيدات، قويدر السليمان عبيدات، ناجي العزام، محمود الفنيش، احمد مريود، سعد العلي(البطينة)، سليمان السوداني(الروسان)، مصطفى حجازي^(٧).

المدعو: المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل. حضر نيابة عنه المايجور سمر ست(Maj. F.R. Somerset)^(٨).

ممثلي الأهالي^(٩): وهم أنفسهم الموقعين على الوثيقة.

المحور الثاني

المطلب الرئيسي واشتراطات الأهالي في وثيقة أم قيس ١٠

١. المطلب الرئيسي: "نقبل بأن تشكل حكومة عربية وطنية مستقلة مركبة من لوائي الكرك والسلط وقضائي عجلون وجرش ونطلب بشدة وإلحاح تشيخ الحكومة البريطانية بضم لواء حوران وقضاء القنيطرة إلى هذه الحكومة نتمنى أن يتبعها قضائي مرجعيون وصور تحت انتداب دولة بريطانيا العظمى".

٢. الشروط:

- أ. "أن يكون لهذه الحكومة أمير عربي".
- ب. "أن يكون لهذه الحكومة مجلس عام لوحدة البلاد وسن القوانين وإدارة الشؤون الداخلية وتنظيم الميزانية".
- ج. "أن لا يكون لهذه الحكومة أدنى علاقة بحكومة فلسطين".
- د. "أن تمنع المهاجرة اليهودية بتاتا إلى داخلية الحكومة ويمنع بيع الأراضي إليهم".
- هـ. "أن يكون لهذه الحكومة جيش محلي لأجل حفظ النظام وتقرير الأمن فيها ولها الحق بتزويد عدد هذا الجيش إذا رأت خطرا خارجيا يهدد هذه البلاد".
- و. "الحكومة الوطنية هي التي لها الحق وحدها بتجريد السلاح أو بقاءه بأيدي الأهليين".
- ز. "إعفاء المجرمين السياسيين في داخل هذه المنطقة وعدم تسليم أي مجرم سياسي كان يلتجئ إليها وكذلك الجرائم العادية المتحدثة من أسباب سياسية".
- ح. "حرية التجارة بين هذه الحكومة وما جاورها من الحكومات وإعطاءنا حقنا من واردات الجمارك في سوريا".
- ط. "بما أن سكة الحجاز الحديدية هي وقف إسلامي بحت تطلب الحكومة البريطانية تداعلها بالمسألة وإعطائها إدارة هذه السكة برمتها إلى حكومتنا الجديدة".
- ي. "يكون شعار هذه الحكومة الآن العلم السوري ذو النجمة".
- ك. "الحكومة البريطانية تتعامل معنا بإعطائنا كل ما يلزم من الأسلحة والعتاد والأدوات الفنية اللازمة لمصلحة البلاد".

ل. "نكرر طلبنا بأن تكون حكومة بريطانيا العظمى منتدبة على عموم سوريا تأميناً للوحدة".

المحور الثالث

تحليل السياق التاريخي للوثيقة ومضمونها والموقف البريطاني منها

١ - السياق التاريخي:

أصبحت شرقي الأردن عقب انهيار الحكومة العربية الفيصلية في سوريا - وفقاً لحدود اتفاقية سايكس بيكو السرية ١٩١٦م^(١١) وحالة التوافق البريطاني الفرنسي في مؤتمر سان ريمو نيسان ١٩٢٠م لتقاسم مناطق النفوذ في بلاد الشام - ضمن مناطق النفوذ البريطانية، والتي حددت وزارة خارجيتها إطار سياستها تجاهها، بإقامة نوع من الحكم غير المباشر فيها، استجابة لمقترحات وزارة الخارجية المدعومة من وزارة الحربية بعدم إرسال قوات عسكرية إليها^(١٢). بالرغم من مساعي إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين بقيادة المندوب السامي البريطاني اليهودي السير هربرت صموئيل (Sir Herbert Samuel) لإفشال أي آلية للتطور والحكم المحلي في شرق الأردن تخرجها عن فلسطين، بالتالي ضمها في مشروع الوطن القومي اليهودي. فقد اضطر صموئيل للقبول بهذا التوجه، فهو يذكر في أوراقه الخاصة بتاريخ (١٣ آب ١٩٢٠م) مدعياً: "توصلت إلى تسوية مع وزارة الخارجية بشأن شرقي الأردن وهي أقل مما أردت ولكن تفني بالغرض".^(١٣)

بدأ هربرت صموئيل بالاتصال بالأمير فيصل، - الذي كان ما يزال في حيفا بطريقه إلى أوروبا- مطلعاً إياه على الخطط البريطانية فيما يتعلق بشرقي الأردن باعتبار أنها كانت جزءاً من مملكته قبل انهيارها على يد فرنسا^(١٤)، وكان ذلك في (١٦ آب) حيث ذكر له أن هذه الخطط تعبر عن رغبة الأهالي وأنها تمت بناء على الاتفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والفرنسية بأن تبقى البلاد الواقعة جنوب خط سايكس بيكو في منطقة النفوذ البريطانية، لذا فإن الحكومة البريطانية تنوي تعيين عدد قليل من الضباط لمساعدة الأهالي على تنظيم أنفسهم ووسائل الدفاع عن المنطقة لذا تم توجيه الدعوة لزعماء البلاد من عجلون شمالاً إلى الطفيلة جنوباً للاجتماع في السلط^(١٥).

رد الأمير فيصل على صموئيل بموافقة المشروطة بأن تكون الحكومة الجديدة مؤقتة ومنفصلة عن سوريا ويعاد توحيدها بعد جلاء الجيش الفرنسي عن المقاطعات المحتلة

(١٦). عند ذلك قام الأمير فيصل بإرسال علي خلقي الشرابي إلى إربد ليعمل على توحيد الكلمة وجمع الصفوف، استعداداً لقيام الحكم المحلي^(١٧). وفي هذا يذكر علي خلقي: "ورافقته إلى درعا حيث استقبلنا الرئيس جلال بك القطب، ومن ثم ذهبنا سوياً إلى حيفا، ولم يكن يملك قرشا واحداً، فأخذت حلي زوجتي وأعطيته ليفصل... هو بقي بحيفا وأنا حضرت إلى إربد. وبالنتيجة لم يفلح الملك فيصل بإقناعي بالذهاب معه... واستأذنت بالعودة لمسقط رأسي إربد لأشكل حكومة عربية وطنية..."^(١٨).

استقرت حكومة الانتداب في فلسطين لعقد الاجتماع في السلط لمنطقة وسط وجنوب شرقي الأردن، وفي هذا يذكر عودة القسوس: "وجهت حكومة فلسطين رقاع دعوة لكبار مشايخ شرقي الأردن للتواجد في مدينة السلط للاجتماع بالمندوب السامي"^(١٩) وعلى الأغلب فإن الدعوة وجهت يوم (١٤ آب) على أساس أن اتصال صموئيل بالأمير فيصل كان يوم (١٦ آب ١٩٢٠).

وصل المندوب السامي آب ١٩٢٠م^(٢٠) إلى السلط برفقة عدد من ضباطه وحرسه الشخصي البالغ خمسون فارساً، وفي هذا يذكر صموئيل: "ذهبت إلى السلط في العشرين من آب برفقة ٥٠ من الحرس، ورحب بي الأهالي، ولمدة عشر ساعات وأنا أستقبل وفوداً من القرى والقبائل من جنوبي عجلون حتى العقبة والجميع يطالب بالإدارة البريطانية"^(٢١). حيث ألقى هربرت صموئيل على الحضور خطاباً باللغة الإنجليزية وترجمه إلى العربية أحد مرافقيه^(٢٢) أوضح فيه الخطوط العامة للسياسة البريطانية تجاه منطقة شرقي الأردن، وأن المنطقة الواقعة جنوبي خط سايكس بيكو ضمن إطار النفوذ البريطاني، ولا حق لفرنسا فيها، وأن رغبة الحكومة البريطانية تنحصر في إقامة عدد من الحكومات المحلية في شرقي الأردن وأن هدف بريطانيا مساعدة أهل المنطقة على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم عن طريق مساعدة عدد قليل من الضباط السياسيين من ذوي الخبرة والعارفين باللغة العربية، واستعداد الحكومة البريطانية لتزويد البلاد بالأرزاق، وفتح بنك لمساعدة الأهالي على التجارة، وتسهيل الاتصالات البريدية وربط اقتصاد شرقي الأردن باقتصاد فلسطين من خلال حرية التجارة^(٢٣) وأن وظيفة الضباط السياسيين تنحصر مساعدة الأهالي على ضبط نفقات الحكومات المحلية وطرق إنفاق الضرائب بعدالة وأن أوامر الحكومة البريطانية الصادرة عن حكومة فلسطين هي

فوق أي أوامر صادرة، ولا نية للحكومة البريطانية بإعلان التجنيد الإجباري، ولا رغبة لديها في نزع السلاح من الأهالي^(٢٤)، بشرط امتناعهم عن إرسال هذه الأسلحة إلى فلسطين..^(٢٥)

استمع صموئيل إلى مطالب الأهالي، التي كانت عشوائية ومحاولات ارتجالية ومقاطعات تهكمية، ويذكر في تقريره (٢٢ آب) أن المتحدثين طالبوا بكل ما لديهم من قوة بالإدارة البريطانية!^(٢٦)، ولم يكن هناك من المتحدثين إلا بعض الحضور الذين لم يذكروا أي شيء عن الإدارة البريطانية، وقد تساءل أحد الحضور وهو أديب الكايد بتهكم قائلاً: "سورية خسرت استقلالها والعراق غير مستقل، فكيف جاء استقلالنا؟ هل جاء بالقرعة؟!"^(٢٧) ويذكر صموئيل بالتقرير نفسه أن عدد الحضور: "٦٠٠ ممثل... والذين صفقوا بحرارة للخطاب وطالب العديد من المتحدثين بقوة بالإدارة البريطانية... وأعلن الجميع أنهم سوف يقدمون عرائض تطالب بذلك"^(٢٨).

حوى التقرير إشارة عابرة ولكنها قوية وماكرة، حيث قال: "لم تذكر الصهيونية مرة واحدة وأنا في السلط"^(٢٩)، وفي هذا يشير إلى أن أهالي المنطقة غير مباليين وغير قلقين لما يجري في فلسطين، وممهداً الطريق نحو وجود يهودي في المنطقة^(٣٠)، كما ذكر التقرير أن سلطياً غير معروف طالب بتنصيب "أحد أبناء الملك حسين كملك على المنطقة، إلا أن هذا لم يلق أي تأييد من الحضور، وأن كبار الشيوخ اجتمعوا في الليلة الماضية -أي قبل الاجتماع- وقرروا خلافاً لذلك"^(٣١) وعلق الزعبي على ذلك قائلاً: "لا أعرف كيف أن المجتمعين يقررون قراراً غير مطروح، بل هو وليد لحظة الاجتماع، إلا إذا كان الزعماء قد اجتمعوا وحضروا ما سيقولونه للمندوب وهذا لم يحدث بل هو تزوير لما حدث"^(٣٢). وفي نهاية التقرير يذكر أنه استقبل وفوداً من حوران شمالي خط سايكس بيكو طالبة المساعدة البريطانية، وأنه تلقى من الجنرال غورو تأكيداً من أن ضباطه لن يتدخلوا في الإجراءات البريطانية إلى الجنوب".

كان رد كيرزون على تقرير صموئيل "بأن حكومة الجلالة لا رغبة لديها لتوسيع مسؤوليتها في المقاطعات العربية، وأنه يجب التقيد التام بالمساعدة المحدودة جداً والتي نستطيع تقديمها إلى الإدارة المحلية شرقي الأردن..."، وأنه يجب ألا يكون هناك أي مطالبة في إنشاء إدارة بريطانية في تلك المنطقة، وكل ما يمكن فعله هو إرسال أربعة أو

خمس ضباط مع تعليمات لا تخرج عما أوضحه له سابقاً^(٣٣)، وفي برقية لاحقة مكملتها بتاريخ (٣١ آب) ذكر كيرزون: "أن مفاوضات الحدود مع فرنسا لم تنته بعد وما يجب أن تعلمه أنه ما بين درعا وسمخ لن تكون داخلية في البلاد - فلسطين - خط سايكس بيكو رسم بغموض، حيث لا يمكن تحديده بشكل دقيق"^(٣٤).

لم يشارك أهالي المنطقة الشمالية في اجتماع السلط، ويرى علي خلقي أن سبب عدم حضورهم أن اللواء الشمالي أكبر مساحة وسكاناً، ويذكر في هذا: "إلا أننا رفضنا الاجتماع في السلط لأن اللواء الشمالي أكبر مساحة ويتبع له قضاء حوران والجولان ومرج عيون وصور وطلبنا أن يرسل المندوب السامي من ينوب عنه يوم ٢ أيلول ١٩٢٠م للتباحث معه في علاقة منطقتنا ببريطانيا..."^(٣٥)، إلا أن السبب الرئيس كان عشائرياً بين سكان المنطقة الشمالية (الحضر) والمستقرين إلى حد ما، وأهالي المنطقة الجنوبية التي فيها عشائر بدوية كبيرة مثل بني حسن والعدوان، بالإضافة إلى انشغال الأهالي في أحداث الزوية- في درعا- التي جرت بدايات آب ١٩٢٠م^(٣٦).

في ضوء ذلك أوفد هربرت صموئيل المايجر سمرست للقاء بأهالي اللواء الشمالي في قرية أم قيس، والذين استعدوا جيداً قبل اللقاء به، وحضروا أنفسهم بتقديم مجموعة من المطالب المكتوبة للمندوب البريطاني^(٣٧). - بعكس ما قام به الأهالي في اجتماع السلط الذين قدموا للمندوب السامي مطالب شفوية عشوائية كما أسلفنا - والذي تمخض عنه توقيع اتفاقية أم قيس في الثاني من أيلول ١٩٢٠م، والتي هي موضوع دراستنا.

٢ - تحليل مضمون الوثيقة:

قبل الذهاب إلى التحليل لا بد من الإشارة إلى أن مقصدنا بكلمة الوثيقة المشار إليها في عنوان الدراسة هي الصفة التاريخية لما بين أيدينا من مادة تحوي مضمونا تاريخياً يوثق الحدث (اجتماع أم قيس مع الميجر سمرست ومطالب السكان حول مستقبل مناطقهم السياسي) والفاعلين فيه (الأهالي) في زمان (٢ أيلول ١٩٢٠م) ومكان (أم قيس) محددتين.

أ- الشكل العام للوثيقة:

ان الممعن النظر في الوثيقة من حيث شكلها العام، سيلحظ أن طبيعة الورقة أنها قديمة اعترافا بعض التلف والتآكل في بعض أطرافها وخاصة في جزئها السفلي في جانبه الأيسر مما أوقع المؤرخين في حالة من التضارب الحسابي لأعداد من أقرؤا مضمون الوثيقة من خلال كتابة أسمائهم عليها، وهذا ما يبرر أن أغلب المصادر التاريخية والروايات اتفقت على أن من دون اسمه على الوثيقة هم ٢٠ شخص، ولكن بحساب العدد الموجود في الوثيقة تبين لنا أن العدد هو ٢٢ شخصا، ولكن طرف الوثيقة لا يظهر الفرق، حيث يظهر أن هناك اسمين ناقصين أو مضموسين.

اما الملاحظة الثانية فتكمن في أن الذين دونت أسماؤهم على الوثيقة فقط من دون أختامهم، والتي نفترض أنهم كانوا يملكونها، ذلك أن مخاتير المناطق وشيوخها تعودوا - خاصة وأن العهد العثماني ليس ببعيد - على تسجيل أسمائهم على الوثائق والعرائض والمطالبات من خلال الأختام وليس بذكر الاسم الصريح الذي وإن ذكر يكون الختم هو الحاضر بالتوقيع. ودليلنا على ذلك ان مشايخ عجلون كانوا يملكون أختام ظهرت في عرائضهم التي رفعوها الى والي مصر محمد علي باشا ضد المظالم التي تعرضوا لها من متسلم عجلون في فترة الحكم المصري لبلاد الشام ١٨٣١-١٨٤٠م^(٣٨). وهذا يقودنا الى القول أن المادة المحفوظة في المكتبة الوطنية الأردنية في العاصمة عمان ليست هي الوثيقة الأصلية - وهذا لا يعني استبعادنا تسميتها بالوثيقة - بل المضمون التفصيلي لمحتوى الوثيقة الأصل التي سلمت الى سمرست، والذي (المضمون) كتبه أحد الحاضرين لاجتماع أم قيس، وأنه كتب حسب رأي محمد رفيع بخط يد سامح حجازي الذي كان كاتباً لرسائل الحكومة التي كانت قائمة زمن الدولة الفيصلية في عجلون واريد واستمر كذلك في حكومة عجلون الوطنية التي تشكلت عقب توقيع اتفاقية أم قيس^(٣٩). ومما يعزز ما ذهبنا إليه هو نص السطر الأول من الوثيقة نفسها: "صورة المعاهدة التي جرت بين أهالي قضاء عجلون وبين المعتمد السياسي للحكومة البريطانية المايجور سمرست".

إضافة الى أن عبارة "صورة المعاهدة" تدل على أن النسخة الأصلية قد تم تقديمها للمعتمد البريطاني - كما يتصور الباحثان - والنسخة التي بين أيدينا هنا تمت عملية كتابتها في وقت لاحق عقب انتهاء اللقاء مع المايجور سمرست، وهذا ما يستدل به من إشارتها

إلى أسماء الممثلين فقط من دون أختامهم أو توقيع على غير ما جرت به عادة كتابة العرائض في ذلك الوقت كما أسلفنا، وهذا ما يدفعنا للقول أنها وعلى الأغلب هي التي وجهت إلى مظهر رسلان في حكومة السلط أو إلى رفيفان المجالي في حكومة مؤاب، فقد ورد في أوراق علي خلقي ما يشير إلى ذلك في رسالته إلى حكومة مؤاب حيث يقول: "أوفي حضرتكم طي كتابي هذا بصورة عن المعاهدة..."^(٤٠).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوثيقة التي بين أيدينا - وحتى تلك الأصل التي افترضنا أنها سلمت إلى المندوب البريطاني - في الحقيقة لا تمثل معاهدة رسمية وإنما عريضة تم الاتفاق عليها بين الأهالي ممن حضروا الاجتماع، وأنها برأينا أعطيت هذه الصفة كنوع من محاولة إسباغ هالة عليها؛ وإعطائها قوة أكبر في المطالبة، ذلك أن المعاهدة عادة ما تكون بين طرفين متكافئين دولة مع دولة، أو حزب مع حزب، أو جماعة مع جماعة، فجاءت بهذه الصيغة لتكون بعيدة عن الصبغة العشائرية لكي تضفي عليها: "طابعا سياسيا لا عشائريا، يعطيها وضعاً عاماً ورسمياً لا شخصياً أو عارضاً"^(٤١). ولعل ما يؤكد ذلك عدم إدراج اسم الميجر سمرست في أسفل الوثيقة (الصورة) كممثل للطرف الآخر (الحكومة البريطانية)، واستبعادنا أيضاً أن يكون قد وقع على الوثيقة الأصل، ذلك أن سمرست لم يكن له أي دور أو صفة سياسية في المنطقة قبل هذا التاريخ حتى تأخذ الحكومة البريطانية الأمر على محمل الجد، فهو ضابط عسكري مهمته تنفيذ الأوامر وليس مخولاً بالتوقيع الذي خلت منه الوثيقة نفسها وربما الوثيقة الأصلية.

وفي اتجاه آخر وإضافة إلى ما سبق نلاحظ أن الوثيقة لا تفصل أسماء النواحي والمناطق الممثلة في اتفاقية أم قيس لكن أسماء الممثلين عن الأهالي المدرجة في أسفل الوثيقة التي تدلل على ذلك. ويمكن بيانها على النحو الآتي:

١. علي خلقي الشرايري - رئيس الوفد، إربد البلد.
٢. تركي الكايد عبيدات، قويدر سليمان عبيدات، رشيد العلي. ناحية الكفارات.
٣. محمد الحمود، عقلة نصير، محمود الفنيش، سالم الهندواي. ناحية بني جهمة.
٤. عبد الرحمن رشيدات، خلف التل - المنسق العام - عبد الرحمن الشرايري، مصطفى حجازي، نجيب فركوح. إربد البلد.
٥. سليمان السوداني الروسان، بشير المفلح الروسان، صالح الملكاوي. ناحية السرو.

٦. ناجي العزام، فالح السليم، طلال المحمد. ناحية الوسطية.

٧. احمد مريود عن الجولان.

بهذا الاستعراض يتبين لنا غياب التمثيل عن نواحي ومناطق شاسعة وكاملة عن الاجتماع: الرمثا وعجلون وجرش. بالإضافة إلى غياب شخصيات كانت قد شاركت في مؤتمر قم^(٤٢) مثل: ناجي العزام. كليب الشريدة وغيرهم، والذي ينم ربما عن خلافات شخصية أو اختلافات في الرأي ووجهات النظر بين الزعماء المحليين في اللواء الشمالي حول الاجتماع وجدول أعماله او ربما حول الأولويات والمواقف الصارمة عند البعض في رفضهم للصيغ اللغوية للمطالب التي ستقدم للمندوب البريطاني والتي تتعارض مع مواقفهم ورؤيتهم بعدم تكريس الخضوع لأي نوع من أشكال الانتداب بريطاني كان ام فرنسي.

ولعل هذا ما يفسر حالة الفشل التي أصابت حكومة عجلون المحلية في وقت نشأتها، التي كان مركزها مدينة اربد والتي أقرت الحكومة البريطانية انشائها لاحقا كأحد الحكومات المحلية الثلاث (حكومة عجلون، حكومة السلط وحكومة مؤاب) في مناطق شرق الأردن، وسرعة حدوث انقسامات داخلها بظهور عدة حكومات انشقت عنها في كل من عجلون برئاسة راشد الخزاعي شيخ عشيرة الفريجات، وحكومة دير يوسف برئاسة الشيخ كليب الشريدة في ناحية الكورة، وحكومة الوسطية برئاسة الشيخ ناجي العزام، وحكومة الرمثا برئاسة الشيخ ناصر الفواز الزعبي، وحكومة جرش برئاسة الشيخ محمد علي المغربي^(٤٣).

اما السطر الثاني "في قرية مكيس يوم الخميس ٢ أيلول". يرد هنا اسم بلدة (أم قيس) في الوثيقة كما هو دارج ومنتشر آنذاك بين الأهالي ولغاية الآن، وعلى الأغلب أن الاسم يعود إلى العهد العثماني ويذكر علي محافظة: "ومن الواضح أن هذا اللفظ متطور عن (مقص)، مما يؤكد أن المدينة سميت بهذا الاسم في العصور الوسطى، ولفظه العثمانيون (مكيس) وهو لفظ لا ينسجم مع لغة العرب، ولذلك تم تحريفه بمرور الزمن إلى (أم قيس)"^(٤٤). وبعد التاريخ يرد بنفس السطر الثاني "بشأن الحكومة العربية الجديدة" وهنا يرد تصور واع للفكرة القومية على أساس أن الحكومة العربية في دمشق قد انهارت وأنهم يسعون إلى تجديدها، وقد اتضح هذا الوعي - كما أسلفنا سابقا - ببقاء

الملك فيصل مع علي خلقي عندما أصر الأخير على العودة إلى إربد لإنشاء حكومة وطنية ورفض مرافقته إلى أوروبا^{٤٥}.

أما السطر الثالث "مطالب الأهلين": فقد وردت تحت هذه الصيغة لتبين أنهم ممثلون عن الناس، وأن هذه المطالب ليست مطالب شخصية لأفراد بحد ذاتهم، بل هي مطالب عامة حظيت بإجماع عام لكل السكان الذين وقع ممثلوهم عليها.

ب- المضمون:

جاءت الوثيقة في مطلب رئيس واحد، وشروط مرتبة ترتيباً هجائياً (أبجد هوز) من حرف (الأف وحتى اللام) والتي ذهب الباحثان لتحليلهما على النحو التالي:

١. المطلب الرئيسي :

تبدأ فقرته والمؤلفة من ثلاثة أسطر بـ "نقبل" فالمفروض أن هناك عرضاً، ونفترض أن العرض هو ما تم في اجتماع السلط برغبة الحكومة البريطانية إقامة حكومة عربية، وما تم عرضه على الملك فيصل في طريقه إلى لندن من قبل المندوب السامي البريطاني. أو ربما أن هناك سياسة أمر واقع للقبول بالتوجهات البريطانية لإدارة شؤون المنطقة، بالتالي فإن ذلك ينفي صفة المعاهدة عن الوثيقة ويذهب بنا للقول بأنها كانت أقرب لصفة الإقرار بالأمر تحت الضغط أو التعهد بالقبول بالأمر الواقع، إضافة إلى أنها كما يظهر من نصوصها تمثل مطالب ضمن شروط، أكثر من كونها صفة المعاهدة. ويمكن الاستدلال على ما ذهبنا إليه من أنها تبدأ بفكرة "الحكومة العربية الوطنية" وهو موضوع أساسي تمخض عن مسيرة رواد عصر النهضة العربية التي توجت بالثورة العربية كما يبينه الشرط الأول في مطالب الأهلين. كما أن ربط الفكرة العربية باتجاه مبكر وطني يظهر جانباً من القبول بفكرة التجزئة التي بانت اتجاهاتها وملاحمها آنذاك. ويوضح ذلك الهجوم الذي شنته صحيفة الكرمل على جماعة حزب الاستقلال^(٤٦)، وعلى علي خلقي ومعاهدة أم قيس، بوصفها تكريسا لسايكس بيكو والمؤامرة الاستعمارية^(٤٧).

وكذلك فإن المطلب يظهر صورة مختلطة لماهية الدولة العربية التي يسعون لها، وهي مقاربة للتاريخ والبنية الجغرافية التي عرفتها المنطقة عبر العصور التاريخية. فجند الأردن حاضر في ذاكرة أهل المنطقة والممتد من جنوب دمشق وجنوب لبنان وشمال فلسطين وسواد الأردن وعاصمته طبريا ومدنه وكوره هي: الناصرة، عكا، حيفا، يافا وجميع

الكرمل إلى حدود جند فلسطين على حافة سهل مرج بن عامر، وبصرى الشام ودرعا والجلولان، وإربد وعجلون وجرش والرمثا^(٤٨).

وإذا ما أمعنا النظر فإننا نجد أن الدولة العربية بمحدودها الواردة في الوثيقة توافق ما تعود عليه الناس تاريخياً، أخذين بعين الاعتبار التقسيمات الإدارية العثمانية التي لا زال الناس على تماس معها. فالفترة التي نتحدث عنها هي بدايات تصنيع الدول وفقاً للمنظور الاستعماري: سايكس بيكو وتصريح بلفور وسان ريمو. فلا تاريخ سياسي للكيان الأردني قبل ذلك وأن عملية جر الجغرافية الاستعمارية في البحث عن تاريخ وطني موهوم قبل ذلك هو افتراء على التاريخ. والمراهنة على الانتداب البريطاني بالرغم من تكشف النوايا الاستعمارية؛ برجماتية سياسية واضحة، ويظهر فيها اتخاذ موقف مبطن معادي لفرنسا وتحايلاً على الواقع وبخاصة بعد سقوط العاصمة الحديثة للدولة العربية في دمشق، ذلك أن الوعي الجمعي كان غير قادر على استيعاب فكرة وجود الدولة المنسلخة عن جذرها الأم.

أما المطالبة بالانتداب البريطاني على الدولة المزمع إقامتها فكانت على أساس أهون الشرين، فإذا عدنا إلى لجنة كنج كراين التي زارت المنطقة، والتي استطلعت رأي السكان حول شكل الدولة التي يريدون، نجد أن مطالبهم انحصرت بإصرارهم على نيل الاستقلال وفي أبعد الأحوال الرضا بالانتداب الأمريكي على بلادهم^(٤٩). ومما تجدر الإشارة له هنا أن بريطانيا في سياستها بتطبيق نظام الحكم غير المباشر لمنطقة شرق الأردن، كانت أكثر قرباً من النجاح من الحكم المباشر (المكلف مادياً ومعنوياً) الذي اتبعته فرنسا في سوريا الشمالية^(٥٠)، فكانت الأولى أكثر قدرة على توظيف الزعماء المحليين خدمة لمصالحها وتنفيذ مخططاتها في المنطقة بأقل التكاليف المادية والمعنوية وحكم المنطقة من خلال مجموعة من الضباط البريطانيين^(٥١).

٢. الشروط:

تشير الفقرة (أ) بشكل غير مباشر إلى الأمير فيصل بن الحسين أو أحد إخوته^(٥٢)، وربما مثل هذا المطلب فهماً جيداً من معدّي المعاهدة لطبيعة المنطقة والزعامات العشائرية فيها على أساس وجود قيادة مقبولة من خارج الزعامات المطروحة ومن السهل الإجماع عليه. رد سمرست بأنه سيخبر به المندوب السامي، الذي قال بأنه يجب

استشارة أهل السلط والكرك حول هذه المسألة^(٥٣). وقد عبر صموئيل هنا عن معارضته الشديدة لمثل هذا المطلب - وجود أمير - لأن ذلك يؤثر على وجود إدارة مركزية قوية بالتالي استبعاد المنطقة من أن تكون جزءا من الوطن القومي اليهودي حسب تصوراته لوعده بلفور.

أما الفقرة (ب) فتدلل برأينا على مدى الوعي بأهمية السلطة التشريعية ودورها الرقابي والتشريعي. رد سمرست بأنه سيقدم ذلك للمندوب السامي صموئيل المعارض الرئيس لوحدة البلاد، الذي أجاب بأنه يجب استشارة أهل السلط والكرك في مسألة تأليف مجلس موحد للبلاد^(٥٤)، فقد كان يراهن على الخلافات العشائرية والمناطقية التي سعى لتعزيزها.

وأما المطلبان في الفقرتين (ج+د) فهما مترابطان، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ويظهر فيهما مدى استشعار أهالي المنطقة للخطر الصهيوني، وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المنطقة كانت لا تزال تعيش على وقع ثورة القنيطرة وامتدادها في معركة تل الثعالب (سمخ). وتدلل على أن هناك جهدا خالصا قد تم في إعداد هذه الوثيقة على عكس ما جرى في اجتماع السلط، حيث ادعى صموئيل أنه لم تذكر فيه الصهيونية ولو مرة واحدة. نجد أن هذا الوعي موجود ومؤكد عليه في الفقرتين السابقتين. ففكرة الارتباط ما بين هذه الحكومة وحكومة الانتداب البريطاني تعني في النهاية تطبيق أحكام وعد بلفور على فلسطين بما فيها حكومة عجلون التابعة إداريا وسياسيا للقدس. كما تعني وعي زعامات المنطقة لخطورة تسلل اليهود للمنطقة عبر شراء الأراضي لادعاء حق امتلاكها مستقبلا، وبخاصة أنهم بذلوا جهودا كبيرة في هذا المجال. وقد رد سمرست بأنه لا علاقة البتة بين حكومة هذه البلاد وحكومة فلسطين، ومنع بيع الأراضي لليهود متروكة لحكومة البلاد^(٥٥).

وتبرز الفقرة (هـ) فكرة الاستقلالية الكاملة في ذهنية من أعد الوثيقة فلا استقلال بدون وجود جيش محلي قادر على تطبيق القانون والنظام والدفاع عن الدولة. رد سمرست إذا أرادت الحكومة الوطنية بناء جيش وزيادته في المستقبل فالأمر لها إذا رأت خطرا خارجيا بتهديدها. ومسألة تأليف جيش محلي (وطني) يجب استشارة أهالي منطقتي السلط والكرك فيه. أما صموئيل فقد قال: لا ضرورة لتأليف جيش، والأفضل

الاكتفاء بقوة من الدرك والشرطة للمحافظة على الامن وجمع الضرائب ولا ندري لماذا تريد حكومة إربد الأسلحة؟^(٥٦). وهنا نجد تناقضا واضحا ما بين الرغبة البريطانية بضمان حدود فلسطين الشرقية وحدود سوريا الجنوبية وما بين رغبة الأهالي بزيادة عدد الجيش بما يتوافق وتطورات الأحداث والأخطار في المنطقة.

أما الفقرة (و) فهي تعبر عن مطلب أساسي لمنطقة يعدّ السلاح فيها جزءاً من الثقافة السائدة الذي يرتبط بقيم الرجولة والشرف. كما أن وجود السلاح مرتبط بتطور الأحداث كما في أحداث ثورة القنيطرة ومؤتمر قم، ومعركة تل الثعالب وكذلك الحد من تجاوزات عشائر الأغوار على قرى عجلون واربد^(٥٧). وهي دليل على انتشار النمط المرتبط بروح التمرد ودعم الأتقاء وبخاصة أن المنطقة بقيت حاضنة مهمة للثورة السورية. رد سمرست أنه لا توجد فكرة لنزع السلاح، أما إذا أرادت الحكومة الوطنية ذلك في المستقبل فالأمر متروك لها^(٥٨).

تظهر الفقرة (ز) وفي هذا إشارة مبكرة على بعد النظر في الحق في اللجوء السياسي من جانب، ومن جانب آخر ضمان لأهل المنطقة من الاعتداءات والمطالب الفرنسية في ظل ثورة جنوب سوريا، التي ساهمت فيها منطقة شمال الأردن بوصفها حاضنة مهما لها وفاعلا رئيسا فيها. فهذه الميزة بوجود حق اللجوء السياسي تعطي راحة وطمأنينة للأهالي واللاجئين على حد سواء بعدم إمكانية الملاحقة نتيجة ممارستهم للمقاومة وبخاصة ضد المستعمر الفرنسي. كما أنها تراعي الثقافة المحلية عبر التجاوب مع فكرة الدخيل الذي لا يسلمه مضيفه حتى على حساب روحه، وكذلك بوصفها عرفا يجبر أصحاب الدار على حماية دخیلهم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كلمة "مجرم سياسي" هي في سياقها التاريخي لا تحمل عارا ولا انتقاصا حتى أن المشرع الأردني في الدستور قد ميز الجريمة السياسية عن الجرائم الأخرى، وعدّها غير مخلة بالشرف. رد سمرست بأنه لا يكون تسليم أي فرد كان من المجرمين السياسيين اللاجئين الى هذه المنطقة بتاتا ولا يطلب احد من الأهالي بجرم سياسي سابق أو خلافه^(٥٩).

في حين تظهر الفقرة (ح) إشكالية في غموض حدود الدول المجاورة على أساس أن خريطة المنطقة لم تستكمل بعد في ظل الاحتلال الفرنسي والوجود البريطاني في فلسطين وشرقي الأردن ومن جانب آخر حدود الدولة المطالب بها من الأهالي ممتدة من جنوب

لبنان وشمال فلسطين وجنوب سوريا وسواد الأردن وهي تناقض مخططات الدولتين الاستعمارييتين، وقد تظهر فيها عدد من الحكومات على نفس المنوال. كما أن ضمان واردات للدولة شرط أساسي للنجاح والاستمرار. وهنا مطالبة بحق مشروع من الواردات المشتركة مع سوريا في موضوع الجمارك. ردّ سمرست بأن تكون حرية مع فلسطين وتجري المخابرة بجعلها حرية مع باقي الحكومات. وأكد صموئيل على حرية التجارة مع فلسطين، أما بالنسبة لسوريا فسيتم ذلك بالترتيب مع الفرنسيين^(٦٠).

أما الفقرة (ط) فتحليلنا على الأغلب أن المطالبة بإدارة سكة حديد درعا-حيفا على أساس أنها تمر بالكامل داخل أراضي الحكومة الجديدة "عجلون"، لذا فالمطلب مهم في ضمان مورد مالي لصالح الحكومة، وهو طلب لتدخل بريطانيا لدى فرنسا لترتيب هذا الأمر. ردّ سمرست بأن خط درعا-سمخ تابع لحكومة الشام، أما بين درعا والمدينة (المنورة) فقيد المذاكرة. بينما تجاهل صموئيل الرد على هذه النقطة^(٦١).

تظهر الفقرة (ي) الرمزية الكبيرة لفكرة أن هذه الدولة المزعم إقامتها هي جزء من مشروع الدولة العربية فالعلم السوري - علم الحكومة العربية في دمشق - الذي مثل امتدادا طبيعيا لشعار الثورة العربية الكبرى والذي تم إقراره وتصميمه من قبل قادة الحركة العربية والذي مثل مراحل الاستقلال العربي والتاريخ العربي. ومن الواضح أن رمزية العلم العربي حاضرة بقوة في ذهن من صاغ المعاهدة وبالتالي إمكانية العودة إلى الوطن الأم، والتي رد سمرست أنه للحكومة الحق في اتخاذ أي شعار، إلا أن صموئيل اعترض وقال لسمرست يجب أن تتحاشى مسألة الراية^(٦٢).

أما الفقرة (ك) فهي تظهر الطلب المباشر للمساعدة المالية البريطانية في ظل حكومة ناشئة وبالتالي إمكانية السيطرة عليها؛ إلا أن سمرست أبدى استعداد الحكومة البريطانية تقديمها مقابل أن تدفع الحكومة الثمن، بالرغم أنه يعلم ضعف القدرة المالية، ونجد فيما بعد أن فكرة تسليح قوة عسكرية محلية واردة، وقد دعمتها بريطانيا لاحقا بقوة لضبط الحدود الشمالية والغربية^(٦٣).

وأخيرا الفقرة (ك) التي توضح الضبابية الكبيرة لدى معدي الوثيقة حول الانتداب وجدية المشاريع الاستعمارية في المنطقة. فلم يكن خافيا على أحمد مريود وعلي خلقي وغيرهم المشروع البريطاني في المنطقة، فوجود دولة متدبة واحدة على سوريا الكبرى

يضمن على الأقل وحدتها. رد سمرست على أن هذا الطلب ليس بيد بريطانيا وحدها وسوف يتم عرضه على عصبة الأمم المتحدة. في حين استغل صموئيل مثل هذه الطلبات في تعزيز مطالبه بأن تكون منطقة شرقي الأردن جزءاً من فلسطين؛ تنفيذاً للمخطط الصهيوني الذي وضع حدود الوطن القومي اليهودي حتى خط سكة حديد الحجاز شرقاً^(٦٤).

٣- الموقف البريطاني من الوثيقة:

كان الرد البريطاني على لسان سمرست وصموئيل^(٦٥) بالموافقة على إنشاء حكومة عربية مستقلة تحت الانتداب البريطاني، أما بشأن ضم حوران والقنيطرة ومرج عيون، فهذا لا يستطيع منحه في الوقت الحاضر بل سيكون تقديمه والسعي به لدى مندوب جلالة ملك بريطانيا العظمى في فلسطين. ورد صموئيل لاحقاً على ذلك بأنها لن تكون مستقلة بل ستتمتع بالحكم الذاتي.

ومن الجدير ذكره هنا إيراد علي خلقي مطلبين من المطالب على أساس أنها جزء من المعاهدة في أوراقه، حيث يذكر: "أن تكون حدود المنطقة غرباً نهر الشريعة. والحكومة البريطانية تتعهد بصدد الفرنسيين فيما إذا أرادوا اجتياز الحدود. وأن تكون مراجعاتنا لفخامة المندوب السامي باعتباره نائباً عن ملك بريطانيا فقط^(٦٦)". وعلى الأغلب أن ما ذكره علي خلقي قد دخل من باب النقاش والمذاكرة مع سمرست فاسترجعه من المذاكرة على أساس أنه ما تم الاتفاق عليه مع المندوب البريطاني.

من جانب آخر يرد في أوراق خلف التل أن اللجنة التي قامت بصياغة المعاهدة ومطالب الأهالي هم: علي خلقي، خلف التل وتركي عبيدات^(٦٧). وفي حادثة طريفة حدثت أثناء الغداء في منزل محمد الملكاوي - المضيف - ولكنها ذات دلالة. فقد سأل سمرست عن قطة اقتربت منه: ما هذه؟ فجهد من جهد في التوضيح. إلا أن أحمد مريود قال: "أيعقل أن سمرست لا يعرف القط وما هي وظيفته... لقد أراد الاستخفاف بعقولكم بأسلوب فني... ما أراد أن يخبركم بأسلوب غير مباشر أن هذه المعاهدة ليست إلا عملية تخدير للأوضاع الراهنة ليس إلا..."^(٦٨).

عدت أجوبة سمرست فيما يتعلق بمطالب الأهالي غير نهائية ما دامت غير صادرة عن المندوب السامي والحكومة البريطانية^(٦٩)، فقد بعث صموئيل برقية إلى وزارة

الخارجية بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٢٠م قال فيها: "إنه يستحيل تأليف مجلس موحد للإدارات الثلاث، بسبب صعوبة المواصلات وبسبب الخصومات العشوائية"^(٧٠)، متجاهلا عن عمد تقرير برانتون (Branton) الضابط البريطاني المقيم في عمان بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٠ ذكر فيه: "إن إنشاء مجالس محلية مع سلطات تنفيذية لمواصلة الإدارة هي سياسة عقيمة وفكرة خاطئة عن طبيعة الشعب، فالشعب لم يفهم بعد ماهية الحكم المحلي، فمن الصعب أن تسير إدارة مؤلفة من البدو والفلاحين سيرا صحيحا، ولا يمكن توقع نتائج مرضية في ظل الظروف الحالية، فالعلاقة بين الفلاحين والبدو قائمة على الشك والحذر، إن جمع البدو مع السكان المستقرين للجلوس جنبا إلى جنب، كمن يجمع الذئب مع الحمل"^(٧١). ولذلك فهو يقدم التوصيات التالية: أولا: استمرار الإدارة المحلية الحالية كما هي مع بعض التعديلات الطفيفة. ثانيا: الممثلون البريطانيون يجب أن يبقوا خارج الإدارة. ثالثا: تعيين متصرف السلط (مظهر رسلان) ليمثل كحاكم لشرقي الأردن وتكون مهامه مشابهة لتلك الممنوحة للوالي أيام الحكم التركي ويتصل به متصرفا الكرك وعجلون، ويتصل متصرف السلط وحده مباشرة مع المندوب السامي من خلال المندوبين البريطانيين فيها. رابعا: تقوية الإدارة الموجودة حديثا. وختم التقرير بقوله: (إن الرأي العام هنا يطالب بأمير من الحجاز يكون صاحب السلطة المركزية). لذلك فهو يرى أن تنصيب مظهر رسلان كمتصرف لشرقي الأردن هي فكرة معقولة كي لا يكون هناك حاكم (أمير) حجازي^(٧٢).

تأكيدا من جدية المجتمعين في أم قيس على وحدة البلاد، بعث علي خلقي إلى حكومة مؤاب والسلط نسخا من مطالب المجتمعين في مؤتمر ام قيس، وطلب منهما ان يقدموا الى المندوب السامي مطالب مماثلة من اجل توحيد المناطق الثلاث، لان الانجليز اشترطوا توحيد الآراء للموافقة على قبول الأمير والمجلس العام للجيش، حيث قال: "أوفي حضرتكم طي كتابي هذا بصورة عن المعاهدات التي جرت بين أهالي قضاء عجلون والمعتمد البريطاني... فأرجوكم تبليغها لأهالي الكرك والتفضل بإعلامي آراء الشعب هناك كي نكون على بصيرة من أمرنا ونسعى لإيجاد رابطة مدنية لذلك العش الصغير..."^(٧٣).

وإذا امعنا النظر في المضمون العام لمطالب السكان في هذه الوثيقة وحضور الميجر سمرست لاجتماع أم قيس بتكليف من المندوب السامي هربرت صموئيل، يوصلنا الى استنتاج يقوم على أن المنطقة كانت تسير تجاه إطار وطني ووعي يتشكل، الا أن بريطانيا رمت بعرض الحائط بما تمخضت عنه نتائج هذا الاجتماع، وكذلك اجتماع السلط من قبل، وذهبت لإدارة المنطقة بحكم غير مباشر وبأقل التكاليف المادية والمعنوية^(٧٥)، ونجاحها بشكل مرحلي بتشكيل حكومة عجلون وإشغال الزعامات المحلية بمسائل تتعلق بالسلطة وإبعادهم عن قضاياهم الرئيسة بالوحدة والحرية وفي هذا يذكر علي خلقي: "لجأت بريطانيا إلى تشكيل هذا الشعب بنفسه فقسمته إلى حكومات، في الكرك والسلط ودير يوسف... ولكن حكومات زعمائها مريضو النفوس والفلوس... فصار كل رئيس يحكم بما شاء دون تفكير أو ثقافة أو دراسة حتى الإدارة كانت مفقودة..."^(٧٥).

وهذا ما يذهب بنا للقول من خلال ربط الاحداث وتحليلها بأن بريطانيا الخارجة من حرب كونية غير مستعدة لخسارة جندي واحد في صراعاتها في المنطقة. اضافته الى ان تعقيدات الطبيعة التضاريسية لمنطقه شرق الأردن وخاصة الغربية منها، واتساع رقعه التوزيع السكاني للقاطنين فيها الأمر الذي أدركته بريطانيا مبكرا. بالتالي حاجتها إلى أعداد كبيرة من الجنود لفرض سيطرتها بخاصة صعوبة الربط والاتصال في ظل ضعف البنية التحتية أو عدم وجود الطرق الممهدة مما يؤدي الى صعوبة التنقل بين المناطق بسهولة لفرض السيطرة عليها. كما أنها كانت تعتبر منطقته شرق الأردن منطقته احتياطية غير مجديه من الناحية الاقتصادية. كل ذلك ذهب بها لحصر تفكيرها فقط في خدمة هذه المنطقة بتأمين الهدوء والسكينة على الحدود الغربية (فلسطين) والشمالية (سوريا) وعدم إثارة أي مشكلات من شأنها تعقيد مشروعها الاستعماري في فلسطين أو تعكير صفو العلاقات مع فرنسا، هذا ما يستدل به بالعدد القليل من الضباط البريطانيين في حكم مناطق شرق الاردن^(٧٦).

الخاتمة: توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج:

١. أن الوثيقة المحفوظة في المكتبة الوطنية الأردنية في العاصمة عمان ليست هي الوثيقة الأصلية، بل المضمون التفصيلي لمحتوى الوثيقة الأصل التي سلمت الى سمرست، والذي كتبه أحد الحاضرين اجتماع أم قيس عقب لقائهم بالمندوب البريطاني.

٢. لا تمثل الوثيقة معاهدة رسمية وإنما عريضة تمّ الاتفاق عليها بين الأهالي ممن حضروا الاجتماع، وأنها أعطيت هذه الصفة كنوع من محاولة إسباغ هالة عليها؛ وإعطائها قوة أكبر في المطالبة، إضافة بنود الوثيقة أظهرت ان سياسة أمر واقع فرضت على السكان للقبول بالتوجهات البريطانية لإدارة شؤون المنطقة، وهو ما ينفي عنها صفة المعاهدة، ذلك أن الدلالة اللغوية لصياغة الكلمات وخاصة الكلمة الأولى من السطر الرابع منها كانت أقرب لصفة الإقرار بالأمر تحت الضغط أو التعهد بالقبول بالأمر ولكن ضمن شروط منها الى صفة المعاهدة.

٣. تعتبر وثيقة أم قيس من أهم الوثائق التاريخية لمنطقة شرقي الأردن، في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨م، والتي تشكل في سياقها التاريخي عملية توثيق وتأريخ للأحداث، التي عبر فيها السكان عن مطالبهم ورغباتهم وطموحاتهم في إدارة شؤون مناطقهم، فقد جسدت الوثيقة وما تضمنته من مطالب وبنود دافعا لاستمرارية روح المقاومة الفكرية والعسكرية ضد المحتل والانتداب البريطاني في شرق الاردن ومدى استشعار الأهالي بأهمية مواجهة الخطر الصهيوني على ارض فلسطين خاصة والوطن السوري والعربي عامة.

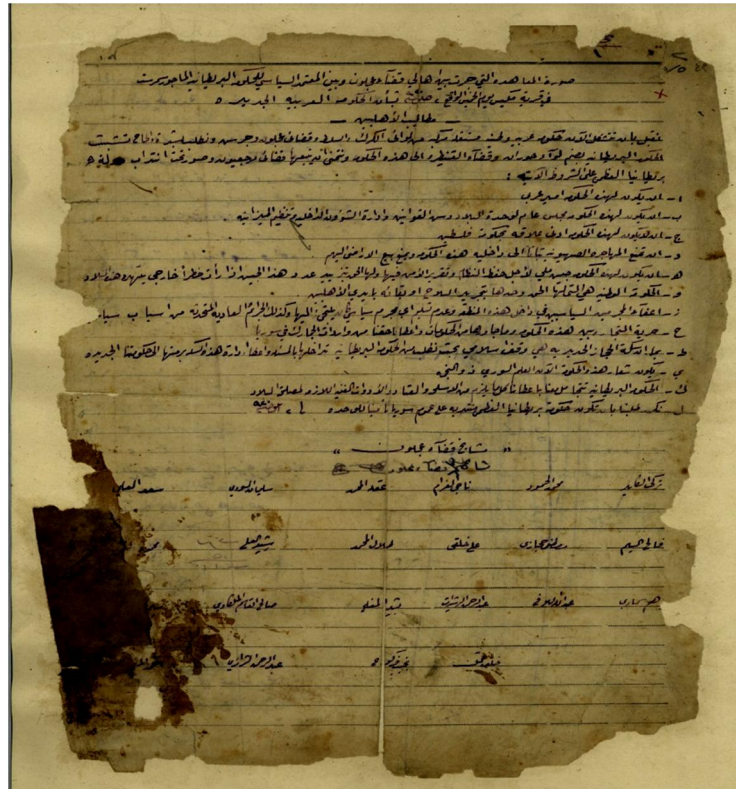
٤. ان الدولة العربية بحدودها الواردة في الوثيقة توافق ما تعود عليه الناس تاريخيا، أخذين بعين الاعتبار التقسيمات الإدارية العثمانية التي لا زال الناس على تماس معها. ذلك أن الفترة الزمنية للوثيقة تشكل بدايات تصنيع الدول وفقا للمنظور الاستعماري: سايكس بيكو ووعد بلفور وسان ريمو. فلا تاريخ سياسي للكيان الأردني قبل ذلك، وأن عملية جر الجغرافية الاستعمارية في البحث عن تاريخ وطني موهوم قبل ذلك هو افتراء على التاريخ.

٥. إن الوثيقة تظهر غياب التمثيل عن نواحي ومناطق شاسعة وكاملة من اللواء الشمالي عن الاجتماع، كما هي نواحي الرمشا وعجلون وجرش. بالإضافة إلى غياب شخصيات كانت قد شاركت في مؤتمر قم مثل: ناجي العزام. كليب الشريدة وغيرهم.

٦. توصلت الدراسة إلى أن النخب الاجتماعية الأردنية، وأبناء شرق الأردن كانت تمتلك حالة من بدايات تشكل الوعي بمخططات وأهداف بريطانيا في المنطقة، والتي

لم تصل إلى مرحلة النضج الكامل لبناء مشروعها لمقاومة هذه المخططات.
٧. توصي الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتسلط الضوء على تاريخ المنطقة، وسبر أعماقه ومعرفة الدور الذي اضطلع به أبناء شرق الأردن ونخبهم الاجتماعية، كجزء من فضال سكان بلاد الشام في مقاومة المشروع الانجليزي الفرنسي الاستعماري في المنطقة

ملحق : صورة وثيقة أم قيس ٢ أيلول ١٩٢٠م.



هوامش البحث ومصادره

- (١) أمجد الزعبي، هربرت صموئيل وتأسيس إمارة شرق الأردن ١٩٢٠-١٩٢٥م، ط١. (عمان: الدائرة الثقافية-أمانة عمان، ٢٠٠٢). ص ٤٩.

- (٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية. تر: ناصر الدين الأسد، إحسان عباس. (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧). ص ٤٢٨.
- (٣) الوثيقة محفوظة في المكتبة الوطنية في عمان. يورد علي خلقي في أوراقه أربعة عشر مطلباً للأهالي وغيره يورد أنها ستة عشر. وعلى الأغلب أن هناك من فصل المطلب إلى مطلبين وبالتالي حدث هذا الفرق في العدد أو من اعتبر المقدمة مطالب وبالتالي تم إضافتها على أساس أنها بنود أو شروط.
- (٤) أحمد عويد العبادي، مع وثيقة أم قيس، على الموقع الإلكتروني :
www.jalaad.com/index.php/index.php?module=news&id=53900
(٥) المصدر نفسه.
- (6) Michael, R. Fischbach, State, Society and Land in Jordan, (Kioln ,Boston: Brill Leiden, ,2000). p.65.
- (٧) عبيدات، علي خلقي، ص ٦٦؛ عبيدات، خلف التل، ص ٨٨؛ سليمان موسى ومنيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠)، ص ٩٩-١٢٧؛ سليمان موسى، تأسيس الإمارة، ص ٣٢-٣٥؛ علي خلقي، أوراق خاصة، ص ١٠-١١.
- (8) Benjamin, Shwadrar, Jordan A State of Tension, (New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959).p.127.
- (٩) لمزيد من المعلومات انظر: الوثيقة المرفقة؛ عبيدات، خلف التل، ص ٨٨؛ عبيدات علي خلقي، ص ٦٨؛ علي خلقي أوراق خاصة، ص ١٠-١١.
- 10 Betty S. Anderson, Nationalist Voices in Jordan: The Street and the State, Austin, University of Texas Press, 2005, p 35-36.
- (11) Yoav Alon, The Shaykh of Shaykhs, Mithqal al-Fayiz and Tribal Leadership in Modern Jordan, Stanford California, Stanford University Press, 2016. P 42.
- (12) Recodes of Jordan, vol 1. 1919-1922, edit by: Jana Prestland, (London: Hobbs, 1996), War Office – London 17th August 1920, Vol.1, p.106.
- لم ترغب بريطانيا بنشر قوات عسكرية لها في شرق الأردن لسبيين، الأول هو انشغالها بقمع الثورات المشتعلة ضدها في العراق والخوف من فتح جبهة جديدة من الثورات ضدها في شرق الأردن. أما السبب الثاني فتمثل بمساعيها للتخفيف من حالة الإرهاق الاقتصادي

- الذي أصاب موازنتها العامة عقب الحرب، وسعيا منها للتخفيف على دافعي الضرائب من مواطنيها بتقليل نفقاتها العسكرية ورغبتها بعدم تحمل أعباء نفقات جديدة في الشرق.
- Alon,, The Shaykh of Shaykhs, Mithqal al-Fayiz and Tribal Leadership in Modern Jordan. p 42.
- (13) Mary Wilson, King Abdullah Britain and the Making of Jordan, (New York: Cambridge University Press, 1987) P. 46
- (14) Ibid, P. 46.
- (١٥) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ٣ مجلدات، مج ٣، إمارة شرقي الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الشام، (مصر: عيسى البابي، د.ت): ٦. (وفيها النص الكامل للرسالة).
- (16) Mary Wilson, Op.Cit, P. 46.
- (١٧) علي خلقي، أوراق خاصة (مذكرات بخط اليد) غير منشورة، ص ٩.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٩.
- (١٩) عودة القسوس، وثائق ووقائع تاريخ الأردن خلال سبعين عاما، مركز المخطوطات والوثائق – الجامعة الأردنية، د. ن، د. ت. ص ١٢٣.
- (20) Michael, R. Fischbach, State, Society and Land in Jordan, (Boston, Kioln: Brill Leiden, 2000). p.65.
- (21) Documents on British Foreign Policy 1919-1939, Vol XIII, edit by: Rohan Butter and J.P. Bury. (London: Oxford University Press, 1963), Report from Samuel About Salt Meeting, to Earl Curzon, Jerusalem, 22nd August, 1920, No: 314, p. 343.
- (22) القسوس، وثائق ووقائع، ص ١١٣.
- (23) Betty S. Anderson, Nationalist Voices in Jordan: The Street and the State, (Austin: University of Texas Press, 2005), p. 35
- (٢٤) أصدر صموئيل كبادرة حسن نية من الحكومة البريطانية عفوا عن اثنين من أبناء فلسطين هربا للذين إلى شرق الأردن، كان أحدهم الحاج أمين الحسيني الذي أصبح لاحقا أحد رموز قادة الحركة الوطنية الفلسطينية.
- Alon,, The Shaykh of Shaykhs, Mithqal al-Fayiz and Tribal Leadership in Modern Jordan. p 42.
- (25) سعيد، الثورة العربية، ص ٦-٩؛ سعيد المفتي يتذكر (سلسلة حلقات) تبدأ بـ ٢١ شباط-، D.B.F. P, Op.Cit, No: 314, PP. 342-343. ٣ آذار. ١٩٧٦.
- (26) D.B.F. P, Op.Cit, No: 314, P. 343.

(٢٧) خيرية قاسمية، الرعيل العربي الأول، أوراق نبيه وعادل العظمة، (لندن: رياض الرئيس ١٩٩١م)، ص ٣٠.

(28) D.B.F. P, Op.Cit, No: 314.

(29) Ibid, No: 314.

(٣٠) محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية ١٩١٨-١٩٣٩م، ط١ (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٢). ص ٢٩

(31) D.B.F. P, Op.Cit, No: 314.

(٣٢) الزعبي، هربرت صموئيل، ص ٦٥.

(33) D.B.F. P, Op.Cit, Letter from Earl Curzom to Sir H.S. 11th August, 1920 No:315, P.344.

(34) Ibid, 11th August, 1920 No:315, P.344.

(٣٥) علي خلقي، أوراق خاصة، ص ٩-١٠.

(٣٦) انظر نص مسودة رسالة بخط علي خلقي موجهة للمأمور السياسي البريطاني لدى: محمد رفيع، ذاكرة البلاد، وثيقة أم قيس السياق التاريخي والحقيقة الوثائقية، جريدة الرأي الأردنية، عدد ١٢٣٨٦، ص ١٢، الخميس ١٩ آب ٢٠٠٤م.

(37) Anderson, Nationalist Voices in Jordan: p.35.

(٣٨) نص العريضة التي رفعها شيوخ عجلون بواسطة اللجنة التي أرسلها محمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا. انظر: محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٣ رسالة رقم ١٨ من بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ / ١٢ آب ١٨٣٩. المحفوظات الملكية: محفظة ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٢ من أعيان جبل عجلون إلى شريف باشا بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ / ١٢ آب ١٨٣٩م. محفظة رقم ٢٥٨ وثيقة رقم ١٢ رسالة رقم ١٣ عابدين من محمد شريف بك إلى إبراهيم باشا بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ / ١٢ آب ١٨٣٩م.

(٣٩) محمد رفيع، ذاكرة البلاد، وثيقة أم قيس السياق التاريخي والحقيقة الوثائقية، جريدة الرأي الأردنية، عدد ١٢٣٨٦، ص ١٢، الخميس ١٩ آب ٢٠٠٤م.

(٤٠) عبيدات، علي خلقي، ص ٧٢.

(٤١) المرجع نفسه، ص ٧٢.

(٤٢) محمود عبيدات، رجال في ذاكرة الوطن: الشيخ ناجي العزام، جريدة اللواء بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٧. نقلا عن أوراق كايد المفلح عبيدات.

(43)P. J. Vatikiotis; Politics and the Military in Jordan: a study of the Arab Legion: 1921-1957, (London: Frank Cass and Company Limited, 1967), p.40-41.

(٤٤) محمد عبده حتامله، أم قيس كنز ثمين يجدر بنا المحافظة عليه. جريدة الرأي-عمان، ٣٠ آذار ٢٠١٦.

(٤٥) علي خلقي، أوراق خاصة (مذكرات بخط اليد) غير منشورة، ص ٩.

(٤٦) حزب تأسس في الخامس من شباط ١٩١٩م في دمشق وهو امتداد للجمعية العربية الفتاة التي نشأت في العهد العثماني. بعد كارثة ميسلون لجأ العديد من قادته إلى جنوب سوريا والتحقوا بالثورة. ومع قدوم الأمير عبد الله إلى معان التحق به قادة حزب الاستقلال وساهموا بتأسيس إمارة شرقي الأردن على أمل تحرير سوريا من الاحتلال الفرنسي.

(٤٧) جريدة الكرمل، حيفا، عدد ٦٧٣ / ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٠.

(٤٨) انظر نص مسودة رسالة بخط علي خلقي موجهة للمأمور السياسي البريطاني، وكذلك نص مسودة رسالة بخط مصطفى حجازي موجهة للمأمور السياسي البريطاني. محمد رفيع، ذاكرة البلاد، وثيقة أم قيس السياق التاريخي والحقيقة الوثائقية، جريدة الرأي الأردنية، عدد ١٢٣٨٦، ص ١٢، الخميس ١٩ آب ٢٠٠٤م.

(٤٩) قاسمية، الحكومة العربية، ص ١١٢.

(50)Stephen Hemsley Longrigg; Syria and Lebanon under French mandate, Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, (Oxford University Press, 1968).p.102-103.

(51)Anderson,Nationalist Voices in Jordan: p.35.

(٥٢) رفيع، ذاكرة البلاد، جريدة الرأي الأردنية، عدد ١٢٣٨٦، ص ١٢، الخميس ١٩ آب ٢٠٠٤م.

(٥٣) الزعبي، هربرت صموئيل، ص ٦٧.

(٥٤) المرجع نفسه، ص ٦٧.

(٥٥)المرجع نفسه، ص ٦٧.

(٥٦)المرجع نفسه، ص ٦٨.

(٥٧) رفيع، ذاكرة البلاد، وثيقة أم قيس، جريدة الرأي الأردنية، عدد ١٢٣٨٦، ص ١٢، الخميس ١٩ آب ٢٠٠٤م.

(٥٨) الزعبي، هربرت صموئيل، ص ٦٨.

(٥٩) المرجع نفسه، ص ٦٨.

- (٦٠) المرجع نفسه، ص ٦٨.
- (٦١) المرجع نفسه، ص ٦٨.
- (٦٢) المرجع نفسه، ص ٦٧.
- (٦٣) سعيد، الثورة العربية، ص ٦-٩؛ سعيد المفتي يتذكر (سلسلة حلقات) تبدأ بـ ٢١ شباط-، الدستور، عمان، ٣ آذار ١٩٧٦م.
- D.B.F. P, Op.Cit, No: 314, PP. 342-343.
- (٦٤) المصدر السابق. للمزيد انظر:
- Isaiah friedman; british pan-arab policy, 1915-1922: a critical appraisal, Routledge, Taylor and Francis Group, London and New York, 2009, p326.
- (٦٥) نص الردود موجود: الموسى، تأسيس إمارة شرق الأردن، ص ٣١-٣٢؛ عبيدات، علي خلقي، ص ٦٦-٦٨؛ الزعبي، صموئيل، ص ٦٦-٧١.
- (٦٦) أوراق علي خلقي، ص ١٠-١١؛ عبيدات، علي خلقي، ص ٦٧.
- (٦٧) عبيدات، خلف التل، ص ٨٨.
- (٦٨) فاتن فخري ملكاوي رسالة إلى أحمد عويد العبادي تعقيا على معاهدة أم قيس. للمزيد انظر: العبادي، مرجع سابق.
- (٦٩) عبيدات، علي خلقي، ص ٦٩.
- (70) Later from H. Samuel to F. O 27th September 1920. D.B.F. P, Op.Cit.p.355.
- (71) Report by C.D. Branton, Government House, Jerusalem 31st August 1920, Branton Papers, Oxford, Al-Albayt Institution, file 4. For more see; Friedman; british pan-arab policy, 1915-1922: a critical appraisal, p 327.
- (72) Ibid, Branton Report; another Report from Branton to Wendham. Deeds 3rd September 1920. File 4. No 2.
- (٧٣) عبيدات، علي خلقي، ص ٧٢.
- (74) Anderson, Nationalist Voices in Jordan: p 36.
- (٧٥) علي خلقي، أوراق خاصة، ص ١٢.
- (76) Alon, The Shaykh of Shaykhs, Mithqal al-Fayiz and Tribal Leadership in Modern Jordan. p 42.